EA 12439

الرقم القياسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا

المحتويات

أ. خلفية..... 1

ب. أهداف الرقم القياسي للتكامل الإقليمي الأفريقي .Error! Bookmark not defined

ج. المخرجات المتوقعة .....Error! Bookmark not defined.

د. طرق تكوين الرقم القياسي .....Error! Bookmark not defined.

هـ. حساب النقاط للدول والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقارة .Error! Bookmark not defined

و. وزن وترجيح وتجميع المؤشرات .....Error! Bookmark not defined.

ز. التعامل مع البيانات الناقصة .....Error! Bookmark not defined.

ح. الفصل بين التكامل المؤسسي والتكامل الحقيقي .Error! Bookmark not defined

ط. حساب النقاط لمختلف أبعاد التكامل .....Error! Bookmark not defined.

ي. طرق جمع البيانات .....Error! Bookmark not defined.

ك. الخطوات التالية.....Error! Bookmark not defined.

مرفق رقم 1: مناقشة مختلف طرق الترجيح في الرقم القياسي للتكامل الاقتصادي الإقليمي لأفريقيا ..... Error! Bookmark not defined.

مرفق رقم 2: المؤشرات المقترحة للرقم القياسي للتكامل الاقتصادي الإقليمي لأفريقيا .mark not defined.

مؤشرات مختارة للتكامل الإقليمي							
التنقل الحر للأشخاص	**التجارة**	**الإحصاء**	**السياسة والحكم الرشيد**	**الصناعة**	**الاستثمار**	**الطاقة**	**البنية التحتية**
الإعفاء من تأشيرات الدخول	بلدان التحقت بمصارف إقليمية	عدد نقاط البيانات التي أنتجتها كل مجموعة اقتصادية	تشريع لإنهاء العنف ضد المرأة	مستويات التجارة البينية الأفريقية	عودة عائدات الشركات إلى الوطن	قيمة الاستثمارات السنوية في النفط والغاز	طول أجزاء الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا
قوانين حقوق الإقامة والاستقرار	ساعات عمل منسقة على الحدود	التصديق على ميثاق الإحصاء	تدخل الحكومة في الأنظمة القضائية	تسهيلات لإقليمية لتصنيع المنسوجات في الجماعات الاقتصادية	استخدام قانون الاستثمارات الأجنبية	قيمة صادرات/واردات منتجات الطاقة في كل مجموعة اقتصادية	استخدام أجهزة قياس معيارية في الموانئ
بلدان تصدر التأشيرة عند الوصول	متوسط طول التشغيل في البلدان الأفريقية الأعضاء	مواءمة الممارسات الإحصائية	تداول السلطة بالانتخابات	مستوى استثمارات البلد في البحوث	نسبة الشركات المملوكة لأجانب	الإنفاق على مشروعات الطاقة في البلدان الأعضاء	عدد نقاط ربط رحلات الطيران في الدول
الوقت المستغرق لإصدار التأشيرة	عدد الحواجز غير الجمركية المزالة	استقلال هيئات الإحصاء الوطنية	بلدان راجعت الآلية الأفريقية لاستعراض	مؤسسات المشروعات	تضمين بروتوكولات		عدد المسافرين عن طريق الجو

		الأقران	المشتركة في البلدان الأعضاء	AIB في الاستراتيجيات الوطنية			
تكلفة التأشيرة في البلدان الأفريقية الأعضاء	بلدان تستعمل نافذة واحدة في كل مجموعة لإقليمية	نشر كتاب إحصائي سنوي مع مؤشرات التكامل الإقليمي	تمثيل المرأة في الهيئات الإقليمية	عدد براءات الاختراع المسجلة في البلد	طول مدة إصدار تراخيص دولية		غدد شركات الطيران المسجلة
رسوم الطلاب الأجانب كنسبة مئوية من الناتج القومي	قيمة التجارة الأفريقية البينية			عدد المناطق الصناعية في البلدان الأعضاء	قيمة المعاملات المالية عبر الحدود		قيمة المواد المشحونة عن طريق الجو من وإلى البلد
	قيمة التجارة الأفريقية الداخلية			تجارة السلع البينية			خدمات السفن الساحلية ومخازن الحاويات البرية
	بلدان تستخدم وقفة واحدة في المراكز الحدودية			وجود مجمعات إقليمية للطاقة			متوسط عدد نقاط التفتيش على طول ممر النقل
	بلدان تستخدم النظام الآلي للبيانات						عدد المشتركين في خدمة

	الجمركية ASYCUDA						التجوال البينية الأفريقية
	متوسط مدة تخليص البضائع جمركيا على الحدود						نقاط ربط السكك الحديدية والطرق البرية مع بلدان أخرى

١. خلفية

1. يتجسد مستقبل أفريقيا وطموحاتها المتعلقة بالتكامل الأفريقي على المستويات القارية والإقليمية في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا) والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والمعاهدات والبروتوكولات المؤسسة للمجموعاتالاقتصادية الأفريقية. تتعلق هذه الاتفاقيات – ضمن أشياء أخرى – بالأولويات الرئيسية التالية: تحرير التجارة، وحرية انتقال الأشخاص والبضائع والخدمات ورأس المال، وتطوير البنية التحتية الإقليمية، وتطوير القدرات الإنتاجية، ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلية والقطاعية. يبين الجدول رقم 1 المعالم الرئيسية لمعاهدة أبوجا.

الجدول رقم 1: المعالم الرئيسية لمعاهدة أبوجا:

المراحل	المدة	المعالم الرئيسية
المرحلة الأولى	1994–1999	♦ تقوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية الموجودة وإنشاء تجمعات جديدة في المناطق التي لا توجد فيها هذه الجماعات.
المرحلة الثانية	1999–2007	♦ استقرار الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والرسوم الجمركية، والضرائب الداخلية في كل تجمع اقتصادي. ♦ جداول زمنية لإزالة مثل هذه الحواجز. ♦ مواءمة الرسوم الجمركية. ♦ تقوية التكامل القطاعي. ♦ تنسيق ومواءمة أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

المرحلة الثالثة	2007–2017	♦ إنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي في كل مجموعة اقتصادية إقليمية.
المرحلة الرابعة	2017–2019	♦ تنسيق ومواءمة الأنظمة الجمركية وغير الجمركية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية وصولا إلى اتحاد جمركي قاري.
المرحلة الخامسة	2019–2023	♦ سياسات قطاعية مشتركة. ♦ مواءمة السياسات النقدية والمالية وسياسات المالية العامة. ♦ حرية انتقال الأشخاص وحقوق الإقامة والاستقرار.
المرحلة السادسة والأخيرة	2023–2028	♦ سوق أفريقية مشتركة ♦ اتحاد أفريقي اقتصادي ونقدي. ♦ برلمان أفريقي. ♦ تطوير الشركات الأفريقية متعددة الجنسيات.

2. يتضمن الوضع العام للتكامل الأفريقي حالياً نظاماً للمجموعات الاقتصادية الإقليمية يشمل ثمان جماعات تعبر لبنات البناء الرئيسية للمجموعة الاقتصادية الأفريقية، وقد اتفقت المجموعات الاقتصادية الإقليمية على التكامل بطرق متنوعة قد تختلف أحيانا عن اتفاقيات قارية.

3. تبنت القيادات السياسية للاتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة عددا من المبادرات لتسريع أجندة التكامل الأفريقي، واعتمد الاتحاد الأفريقي برنامج الحد الأدنى للتكامل لتسريع عملية التكامل الأفريقي في مجالات رئيسية تشمل تكامل التجارة والأسواق، وحرية تنقل الأشخاص، وتطوير البنية التحتية. ولما كان وجود بلدان أفريقية كثيرة أعضاء في جماعات اقتصادية إقليمية متعددة قد تكون لها أهداف وتكليفات متداخلة يؤدي إلى تعقيد تنسيق

عملية التكامل، فإن برنامج الحد الأدنى من التكامل يساعد على تركيز أنشطة هذه المجموعات بقصد تسريع تكامل أفريقيا في مجالات رئيسية وحرجة بطريقة متماسكة ومتناغمة. وفضلاً عن ذلك، أصدر الاتحاد الأفريقي في يناير 2012 قراراً مهماً بالإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول 2017 وتنفيذ خطة عمل شاملة لتعزيز التجارة البينية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، تعمل منظمات، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، في الوقت الراهن على تعزيز برنامج تطوير البنية التحتية على مستوى القارة الأفريقية بأسرها.

4. على الرغم من هذه الاتفاقيات ما زال الطريق طويلاً أمام التكامل الإقليمي في أفريقيا لتحقيق إمكانات المساهمة في تحقيق الأهداف العامة لتنمية القارة. ومن الواضح أن التجارة تعتبر من هذه المجالات. التجارة البينية الأفريقية ما زالت منخفضة نسبياً إذ تصل إلى حوالي 11% من إجمالي التجارة الأفريقية، وبالمقارنة مع بقية مناطق العالم باستثناء غرب آسيا حيث تقل التجارة الإقليمية البينية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات عن ذلك. أما التجارة البينية الإقليمية في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ودول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين وآسيا فإنها تصل إلى 17% و 42% و 62% و 64% بالترتيب. كما أن نسبة التجارة البينية في الجماعات الاقتصادية الأفريقية منخفضة بالمقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى: التجارة البينية في التجمعات الإقليمية الأربعة عشر الأعلى أداء في العالم تبلغ 15% من إجمالي تجارتها مع بقية العالم، أما النسبة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية فإنها في المتوسط 4%. وتعتبر تكلفة التجارة في أفريقيا أعلى منها في أي منطقة أخرى في العالم ولا يسبقها في ذلك إلا شرق أوروبا وآسيا الوسطى (حيث تكون النسبة أعلى في الدول الداخلية). الحواجز التجارية بين البلدان الأفريقية أعلى من الحواجز الموجودة بين البلدان الأفريقية وبقية أنحاء العالم.

5. وكذلك تفتقر أجندة التكامل الإقليمي الأفريقية إلى آلية علمية منتظمة للمتابعة والتقييم تستخدم مؤشرات لتتبع التقدم على جميع المستويات القارية والإقليمية والوطنية. ومع ذلك تعد مفوضية الاتحاد الأفريقي تقريراً سنوياً عن وضع التكامل في أفريقيا على أساس المعلومات المقدمة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية عن التقدم المحرز في تنفيذ أجندة التكامل على المستويات الإقليمية والقارية. ولا توجد في الوقت الحالي آلية منتظمة للمتابعة والتقييم تستخدم مؤشرات كمية وموضوعية لتقييم التقدم في أهداف التكامل الإقليمي على المستوى القاري. وعلى مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية لا يتم تنفيذ التقييم الكمي الدوري رغم تقديم عدد من المقترحات بذلك.

6. في هذا السياق، فإن الاجتماع المشترك السادس للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية المنعقد في أبيدجان، كوت ديفوار، في ابريل 2013 والمؤتمر السادس للوزراء الأفارقة المسئولين عن التكامل المنعقد في بورت لويس بموريشيوس في مايو 2013 طالبت بتحسين متابعة وتقييم التكامل الأفريقي. واستجابة لهذه النداءات شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع رقم قياسي للتكامل الإقليمي بقصد إجراء متابعة أكثر فاعلية لتنفيذ أجندة التكامل الإقليمي في أفريقيا.

ب. أهداف الرقم القياسي للتكامل الإقليمي في أفريقيا

7. يمكن أن يصبح الرقم القياسي للتكامل الإقليمي في أفريقيا مرجعاً لا يمكن الاستغناء عنه للحكومات الأفريقية يمكنها من رؤية مقدار التقدم الذي تحرزه في تحقيق الرؤيا المتفق عليها للتكامل في أفريقيا والتأخر الموجود في المجالات الأخرى. وبوضع رقم قياسي واحد ستتمكن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي من تلخيص المعلومات من المجالات الكثيرة التي يغطيها التكامل الإقليمي ووضعها في رقم واحد. هذا سيسهل

على الحكومات وعموم الجمهور إلقاء نظرة عامة على أداء المجموعات الاقتصادية الإقليمية ويساعد الحكومات على تقييم تقدمها العام بالمقارنة بالبلدان الأفريقية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، سيتم وضع الرقم القياسي بطريقة تمكن الحكومات من تحديد المجالات المعينة من التكامل التي يكون الأداء فيها ضعيفاً، وهذا سيشجع الحكومات ويساعدها على تصحيح المسار في المجالات التي يكون التقدم فيها بطيئا بالمقارنة ببلدان أفريقية أخرى.

ج. المخرجات المتوقعة:

8. يتم تجميع مجموعة من المؤشرات المصممة خصيصاً لقياس التقدم في الأبعاد المختلفة للتكامل على أساس منتظم، لتشكل رقماً قياسياً للتكامل الإقليمي في أفريقيا يقيس التقدم الكلي للبلدان الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية نحو التكامل الإقليمي.
9. صدر قرار مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا المنعقد في أبوجا في نهاية مارس 2014 لإضفاء الطابع المؤسسي على الرقم القياسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا باعتباره ملمحاً منتظماً من التقارير والأجندات القانونية لقمم الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

د. المنهجية

10. لا شك أن الرقم القياسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا سيساعد جميع الدول الأفريقية الأعضاء على تقييم التقدم في تنفيذ معاهدة أبوجا.
11. لكي يتم تصميم الرقم القياسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا لا بد من اعتماد تعريف للتكامل الإقليمي ثم اختيار المؤشرات الأفضل لقياس التكامل الإقليمي وفق هذا التعريف. وكما سبق، فإن القادة الأفارقة توصلوا إلى اتفاق واضح في رؤيتهم وأولويات التكامل الإقليمي في أفريقيا، ولذلك فإن الرقم القياسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا سيرتكز على جوانب التكامل الإقليمي التي حددتها المعاهدات والبروتوكولات التي دخل فيها قادة أفريقيا وخاصة ميثاق منظمة

الوحدة الأفريقية، والمعاهدة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا) والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والمعاهدات والبروتوكولات المؤسسة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى هذا فإن المنهجية التي تُتبع لوضع الرقم القياسي تركز على قياس التقدم في المجالات الرئيسية التالية: تحرير التجارة، حرية انتقال الأشخاص والبضائع والخدمات ورأس المال، تطوير البنية التحتية الإقليمية، تطوير القدرات الإنتاجية (مع التركيز على الصناعات الأساسية للتجارة البينية الأفريقية) ومواءمة السياسات.

12. تصنف المؤشرات بطريقة مختلفة إلى حد ما عن القائمة أعلاه بسبب الحاجة إلى مجموعة من المؤشرات تعتمد أساساً على توافر البيانات، ولذا يتم تجميع هذه المؤشرات عن حرية انتقال الأشخاص والتجارة والإحصائيات والسياسات والحكم الرشيد والصناعة والطاقة والبنية التحتية. ولكي يبين الرقم القياسي كيف تتطور أولويات القادة الأفريقيين بمرور الوقت فإنه يأخذ بعين الاعتبار وبدقة الأولويات المتفق عليها في برنامج الحد الأدنى من التكامل وخطة العمل الشاملة لتعزيز التجارة البينية الأفريقية وخريطة طريق تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية.

13. إلا أنه من المهم تمييز أهداف الرقم القياسي عن تتبع تنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي الحالية المتعلقة بالتكامل مثل برنامج الحد الأدنى من التكامل؛ إذ يتبع الرقم القياسي المنهج القائم على النتائج بدلاً من قياس تنفيذ جميع جوانب برنامج الحد الأدنى من التكامل والسياسات القارية الأخرى، كما أنه يركز على ما إذا كانت السياسة في أفريقيا تحقق الأهداف الأعمق الكامنة في رؤية التكامل الإقليمي لأفريقيا كما تحددت في المعاهدات والبروتوكولات ذات العلاقة. ومن المهم أيضا تسليط الضوء على أن المؤشرات التي يتم إدراجها هي فقط المؤشرات التي لها مدلول على التفاعل عبر الحدود.

14. عند وضع قائمة المؤشرات بذل موظفو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهوداً كبيرة بالإضافة إلى جهود الخبراء الخارجيين. فقد عُقد اجتماع لفريق الخبراء في 25 و 26 نوفمبر 2013 في أديس أبابا كما نظمت اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا اجتماعات تشاورية متتالية لهؤلاء الخبراء. وأنتجت هذه العملية قائمة من المؤشرات المختارة طبقا للمعايير التالية: المناسبة لأولويات التكامل الأفريقي (المحددة أعلاه) والقابلية للقياس وتوافر البيانات. بُذلت جهود ليكون عدد المؤشرات في أضيق الحدود وعند اقتراح مؤشرين متشابهين تقرر إدراج واحد منهما فقط. وبالإضافة إلى ذلك تم ترتيب أولويات المؤشرات الديناميكية (التي من المحتمل أن تتغير مع مرور الوقت).

15. بالإضافة إلى أطر التكامل المتفق عليها قارياً، توصل القادة الأفريقيون أيضاً إلى اتفاقيات مختلفة للتكامل على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتختلف هذه الاتفاقيات من مجموعة إلى أخرى. ولكي تؤخذ هذه الاتفاقيات في الحسبان سيتم إعداد رقم قياسي خاص لكل محموعة اقتصادية إقليمية بالإضافة إلى الرقم القياسي القاري الذي سبق ذكره والذي سيقارن بين البلدان في كل مجموعة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمان التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي لقياس التقدم الذي تحققه في تنفيذ اتفاقيات التكامل على مستوى المجموعة. وحيث أنه تم التوصل إلى اتفاقيات مختلفة للتكامل الإقليمي في كل مجموعة وأن هذه الاتفاقيات قد لا تكون قابلة للمقارنة، فإن الرقم القياسي للمجموعة الاقتصادية الإقليمية سيقيس التقدم الفردي لكل مجموعة مقابل شروط الاتفاقية على مستوى المجموعة. وتجدر ملاحظة أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية مستمرة في تحديث أهداف تكاملها على المستوى الإقليمي؛ ونتيجة لذلك قد يكون من الضروري إضافة مؤشرات أكثر في المستقبل وهذا يعني أنه قد يكون من الصعب تتبع التقدم بمرور الوقت.

16. الملحق رقم 2 في هذه الوثيقة يشمل قائمة المؤشرات المقترحة للرقم القياسي على المستوى القاري.

هـ. حساب النقاط للدول والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقارة

17. الرقم القياسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا سيحسب الدرجة العامة ويرتب كل بلد في أفريقيا ويحسب الدرجات المجمعة لكل مجموعة من المجموعات

الاقتصادية الإقليمية وللقارة ككل. والسبب وراء وضع الدرجات لكل من البلدان الأفريقية هو تمكين الحكومات والمواطنين من الحكم على أدائها بالمقارنة بالبلدان الأخرى واستخدام هذا من أجل تقييم ما إذا كانت تفي أو لا تفي بالقدر الكافي بالتزاماتها فيما يتعلق بعملية التكامل. وكذلك سيسمح قياس البلدان بصفة منفردة بالحكم على الأداء النسبي في مختلف مجالات التكامل بما في ذلك الرقم القياسي، وهذا يعني أن الحكومات ستعرف مدى إمكانية تحسين الأداء في جانب معين من جوانب التكامل، ومن المأمول أن يكون ذلك حافزاً لمزيد من التقدم وإعادة مضاعفة الجهود أو إعادة التفكير في منهجية لهذا الجانب. سيتم قياس نقاط المجموعات الاقتصادية الإقليمية بأخذ وسيط نقاط البلدان أعضاء المجموعة. وبالنسبة لبعض المؤشرات سيكون من الممكن إعطاء نقاط للمجموعة ككل بدلا من كل دولة على حدة (مثال: إذا كانت المجموعة الاقتصادية الإقليمية قد تبنت بروتوكولاً في منطقة معينة) وينطبق ذلك على الرقمين القياسيين على مستوى القارة أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية. في هذه الحالة ستأخذ كل دولة عضو في المجموعة نفس الدرجة. وبالمثل، إذا كان الرقم القياسي على المستوى القاري يحتوي على مؤشرات تنطبق على القارة بأسرها وليس على بلدان بعينها فإن جميع البلدان ستأخذ نفس الدرجة (أي درجة القارة ككل) بالنسبة لهذه المؤشرات.

و. وزن وترجيح وتجميع المؤشرات

18. سبقت الإشارة إلى أن الرقم القياسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا سيقوم على أساس معاهدات وبروتوكولات قارية عن التكامل الإقليمي تشمل نطاقاً واسعاً من مختلف السياسات التي من المتوقع أن تنفذها البلدان الأفريقية. ولكي يتم بناء الرقم القياسي لا بد أن تقرر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي كيف يُقاس التقدم في مؤشر واحد منسوبا إلى التقدم في مؤشرات أخرى عند تجميع النقاط الفردية لكل مؤشر لتكوين نقطة كلية واحدة. الطريقة المفضلة المختارة في هذه الوثيقة هي استخدام متوسط المتوسطات mean

average ترجيح بسيط للمؤشرات، وبهذه الطريقة يتم وزن المؤشرات بحيث يقع كل مؤشر بين صفر وواحد ثم يؤخذ متوسط المتوسطات البسيط لنقاط الرقم القياسي.

19. جاء اختيار طريقة المتوسط البسيط على أساس احتمال وجود بواعث متنوعة لهدف تكاملي معين وأن أي وسيلة تنسب إلى المؤشرات ترجيحاً على أساس إدراك أن أهميتها النسبية قد يكون متحيزا وتحكميا. الملحق رقم 2 بهذه الوثيقة يبين مزايا وعيوب مختلف الخيارات لترجيح الرقم القياسي.

20. يتم وزن المؤشرات بين صفر وواحد بأخذ القيمة الأولية للمؤشر بطرح أقل قيمة أولية لذلك المؤشر لأي بلد في العالم في السنة المعنية ثم القسمة على الفرق بين أعلى قيمة أولية لأي بلد في العالم في السنة المعنية وأقل قيمة أولية لأي بلد في العالم في السنة المعنية. وإذا لم تكن قيم البلدان خارج أفريقيا متاحة بسهولة فإن هذه العملية ستقتصر على بلدان من القارة الأفريقية. وعندما يكون المؤشر ثنائياً (عندما يكون البلد المعني قد صادق على معاهدة معينة) فإن النقطة لهذا المؤشر بكل بساطة إما أن تكون صفراً أو واحداً حسب الأعمال التي قام بها ذلك البلد.

21. بينما استُخدمت طرق أخرى لوزن المؤشرات في أماكن أخرى (مثال: التغييرات المتعلقة بقيمة سنة الأساس والنسب المئوية بين المجموعة المشمولة في الرقم القياسي، وهكذا) كان هناك شعور بأن هذه الطريقة هي الأنسب للرقم القياسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا. سبب ذلك هو أن التغير المنسوب لسنة أساس يقيس فقط إلى أي حد تغير تكامل أفريقيا بمرور الوقت كنسبة من قيمة سنة الأساس هذه لكنه لا يقدم مقارنة نسبية لما هو ممكن. وبالمثل، التركيز على المئويات داخل أفريقيا قد يخفق في إعطاء صورة واضحة لما تفعله أفريقيا ككل في مجال التكامل بالمقارنة ببقية العالم لأنه يقارن فقط بين البلدان الأفريقية. المنهجية المأخوذة هنا (وزن المؤشرات بالنسبة للقيم القصوى والقيم الدنيا في العالم أو "الحدودي frontier ") تعطي

إحساساً ليس فقط بمقدار ما حققته البلدان الأفريقية من تقدم بل وأيضاً بمقدار ما يمكن أن تحرزه في بعد معين من أبعاد التكامل).

ز. التعامل مع البيانات الناقصة

22. عندما تكون البيانات عن مؤشر معين متاحة لبعض البلدان الأفريقية وليس لجميعها، يجب ألا يمثل ذلك مشكلة للرقم القياسي. ما يزال من الممكن إدراج المؤشر المعني دون أن يؤدي ذلك إلى تشويه الأوزان الكلية للبلدان التي لم تكتمل بياناتها. عند عدم توافر بيانات عن أية مؤشرات من أي بلد يتم تحديد درجة هذا البلد على أساس متوسط نقاطه في المؤشرات الأخرى. استخدام هذه الطريقة يعني أن الدول منفردة ليست بالضرورة معرضة لأن تكسب ميزة أو أن تخسر ميزة لعدم وجود بيانات منها عن مؤشر معين، وفي هذا تسليم بتبرير استعمال مؤشرات بياناتها غير مكتملة.

ح. الفصل بين التكامل المؤسسي والتكامل الحقيقي

23. تقرر أيضا فصل جهود التكامل "المؤسسي" (كالسياسات المتبناة والمعاهدات الموقعة وغير ذلك) عن التكامل "الحقيقي" (تدفقات التجارة والاستثمار وعدد المسافرين المنقولين بواسطة شركات نقل جوي بين–أفريقية وغير ذلك) مع إيجاد أرقام قياسية منفصلة لكل من هذين البعدين. ونتيجة لذلك ستكون لكل بلد أربع نقاط كلية: اثنتان للرقم القياسي على المستوى القاري (إحداهما لجهود التكامل المؤسسي والأخرى للتكامل الحقيقي)، واثنتان على مستوى الرقم القياسي للمجموعة الاقتصادية الإقليمية.

ط. حساب النقاط لمختلف أبعاد التكامل

24. لتمكين المواطنين وصناع السياسات من رؤية أداء بلدانهم في مختلف أبعاد التكامل (حرية انتقال الأشخاص، والتجارة في السلع والخدمات، الخ.) ستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتجميع كل المؤشرات

في أحد الأبعاد لإنتاج رقم كلي لكل بعد. وبنفس الطريقة ستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوزن وترجيح وتجميع المؤشرات كما تم في الرقم القياسي الكلي. يبين الملحق رقم 2 مزيدا من التفاصيل عن أبعاد التكامل المستخدمة كما يضع قائمة بالمؤشرات المقترحة للرقم القياسي، وكذلك سيتم الفصل بين التكامل المؤسسي والتكامل الحقيقي لكل من هذه المكونات الفرعية.

ي. طرق جمع البيانات

25. يتطلب إنتاج الرقم القياسي القيام بجمع البيانات سنوياً. يجب أن تتجنب آلية جمع البيانات الازدواجية في تدفق البيانات الموجودة بالفعل حتى لا تكون هناك زيادة في عبء استجابة البلد لطلب البيانات.

26. ولذلك يُقترح أن يتم الحصول على البيانات على ثلاث مراحل:

(1) استخدام البيانات الموجودة لدى مركز الإحصاء الأفريقي لأكبر عدد ممكن من المؤشرات.

(2) حيثما لا تتوفر بيانات عن مؤشر معين لدى مركز الإحصاء الأفريقي تتم مراجعة المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المعترف بها لمعرفة ما إذا كانت لديها بيانات منشورة عنها بالفعل.

(3) إذا لم تتوفر جميع البيانات المطلوبة لمؤشر معين عن طريق المرحلة (1) أو المرحلة (2) يتم التشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لمعرفة ما إذا كانت لديه البيانات المتعلقة بذلك المؤشر. إذا لم يكن ذلك ممكناً، تتشاور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الحكومات عن طريق نقاط اتصال مركز الإحصاء الأفريقي للحول على البيانات.

27. قد يكون من الضروري أن يسافر موظفون إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية للتحقق من البيانات المقدمة لفحص الوثائق الأصلية المتعلقة بهذه البيانات مثلا. قد يكون السفر إلى جميع البلدان للتأكد من صحة البيانات التي تقدمها الحكومات باهظ التكاليف ومستهلكا للوقت.

ك. الخطوات التالية

28. بعد الانتهاء من المنهجية يجب القيام بالخطوات التالية لحساب الرقم القياسي:

- تؤخذ بعين الاعتبار ملاحظات الحكومات على المنهجية المقترحة للرقم القياسي وتراجع المنهجية بالطريقة المناسبة.
- الاتصال بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية لطلب البيانات التي ليست متوافرة لدى مركز الإحصاء الأفريقي والتأكد أن البيانات الموجودة لدى مركز الإحصاء الأفريقي قد تم تحديثها بالفعل.
- البيانات متبقية ليست متوفرة لدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية يتم جمعها من الحكومات، ويتم حساب النقاط للرقم القياسي وعمل تحليل يرفق بالرقم القياسي قبل نشره.

الملحق رقم 1: مناقشة مختلف طرق ترجيح الرقم القياسي الإقليمي لأفريقيا

29. درست مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا عددا من المنهجيات المختلفة لترجيح الرقم القياسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا قبل اختيار هذا الاختيار المفضل. يستكشف الجزء التالي مزايا ومساوئ المنهجيات التي لم يتم اختيارها.

المنهجية رقم 1: ترجيح المؤشرات حسب الأولوية النسبية التي تحددها الحكومات الأفريقية لمخرجات السياسات التي تقيسها.

30. تتميز هذه المنهجية بكونها تصطف جيدا مع أولويات أفريقيا إلا أنها تفتقر إلى بيانات قابلة للقياس الكمي وللمقارنة عن الأولويات النسبية المعطاة لكل مجال من مجالات السياسات الخاضعة لدراسة. وعلى الرغم من وجود بيانات على مستوى برنامج الحد الأدنى للتكامل عن الأولويات النسبية التي تحددها

المجموعات الاقتصادية الإقليمية لمختلف مجالات التكامل، إلا أن هذه الأسئلة والأجوبة الناتجة عنها تفتقر كثيراً إلى الدقة. لقد حددت المجموعات الاقتصادية الإقليمية المجالات التي تعتبر أولويات وتلك التي تعتبر "أولويات عاجلة"، لكن لا توجد طريقة لكي نعرف من المسح كيف تُرجح الأولويات العاجلة في مقابل الأولويات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لم يطلب المسح من المجموعات الاقتصادية الإقليمية أي أسئلة دقيقة أخرى عن مدى تقييم التقدم في مجال معين من مجالات السياسات فيما عدا السؤال عن كونها أولوية أو أولوية عاجلة. وفيما يتعلق بما إذا كان من الممكن استخدام الأولويات النسبية لترجيح الرقم القياسي على مستوى المجموعة الاقتصادية الإقليمية، قد يكون هناك نقص مماثل في البيانات عن الأولويات المختلفة.

المنهجية رقم 2: استشارة الخبراء حول الترجيحات النسبية التي تُحدد للمؤشرات.

31. يكمن قصور هذا المنهج في جواز استشارة خبراء مختلفين حول مختلف المؤشرات وقد يستخدم هؤلاء الخبراء مفاهيم مختلفة في تقدير الترجيح لمختلف المؤشرات تؤدي إلى ترجيحات غير قابلة للمقارنة. وهذا يعني أن نظام تجميع المؤشرات لن يتمتع بتبرير نظري، وهذا يوحي بأنه قبل استشارة الخبراء في هذا الموضوع يستحسن أن تتوصل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مفاهيم رئيسية يمكن للخبراء تحديد الترجيحات وفقا لها.

المنهجية رقم 3: ترجيح المؤشرات طبقا لمساهمتها في هدف للسياسات مشترك على نطاق واسع وقابل للقياس.

32. يمتاز هذا المنهج بأنه يعطي الفرصة لترجيح جميع السياسات تقريبا حيث وجد اتصال بغايات واسعة للسياسات. يجب استخدام نفس الهدف لجميع المجالات المشمولة في الرقم القياسي للتأكد من القابلية للمقارنة. يمكن تقدير مساهمة كل مؤشر في تحقيق هدف السياسة باستخدام الأدبيات الأكاديمية

الموجودة أو التحليل الإحصائي الذي تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبينما لا يغطي هذا المنهج جميع مزايا إصلاحات التكامل الإقليمي في البلدان الأفريقية إلا أنه ما يزال يبدو أكثر دقة من المنهجية القائمة على وضع الترجيحات على اساس أولويات محددة. قد يكون هدف السياسة المشترك على نطاق واسع والقابل للقياس لتقريب فوائد التكامل الإقليمي هو مستوى الدخل القومي الإجمالي. إذا اعتمد هذا المنهج يمكن ترجيح المؤشرات الفردية طبقا لمشاركتها في الدخل القومي الإجمالي للبلد الذي تطبق فيه المؤشرات. وإذا كانت هناك تأثيرات تصل إلى الدخل القومي الإجمالي لبلدان أخرى فإنه من الممكن إضافتها. إذا كانت الأدبيات الموجودة تقيس التأثير على الناتج الإجمالي المحلي بدلاً من الدخل القومي الإجمالي، فإنه يمكن استخدام تأثير الناتج الإجمالي المحلي لتقريب تأثير الدخل القومي الإجمالي.

33. من عيوب هذا المنهج أنه بعد وضع المؤشرات المختارة قد يكون من المستحيل الحصول على بيانات عن مساهمة عدة مؤشرات في الدخل القومي الإجمالي. أحسن طريقة في مثل هذه الحالات لإدخال هذه المؤشرات في الرقم القياسي هي إعطاؤها متوسط ترجيح المؤشرات الأخرى. ويمكن عمل ذلك بوضع نظام خطي لتسجيل النقاط لهذا المؤشر والحصول على معادلة لنقاط المؤشر عن طريق الافتراضات التالية: أدنى مستوى ممكن لهذا المؤشر هو الصفر، ومتوسط متوسطات هذا المؤشر (عبر جميع البلدان) يسجل نفس النقاط مثل متوسط المتوسطات عبر جميع هذه المؤشرات. ومع ذلك فإنه يقدم الكثير من التعقيد الذي يجعل من الصعب اتباع الحكمة من هذه المنهجية ويقلل الرغبة في استخدامها. وهذا يعني أن الرقم القياسي سيكون أقل قوة كوسيلة للتواصل وأقل نجاحاً في مهمته لتحفيز المزيد من التقدم في التكامل الإقليمي.

الملحق رقم 2: مؤشرات مقترحة للرقم القياسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا

مجالات موضوعية		مؤشرات	مستويات
حرية انتقال الأشخاص	1	عدد البلدان الأفريقية التي يُسمح لمواطنيها بدخول بلد معين دون تأشيرة دخول	البلد
	2	بلدان سنت قوانين حول حقوق الإقامة والاستقرار	القارة
	3	بلدان تعطي التأشيرة عند الوصول	
	4	متوسط الوقت لإصدار تأشيرة للمواطنين الأفارقة في بلد معين.	البلد
	5	تكلفة التأشيرة التي تحصلها البلدان من المواطنين الأفارقة	البلد
	6	متوسط الرسوم المطلوبة من طلبة من بلدان افريقية أخرى كنسبة مئوية من الرسوم المطلوبة من طلبة البلد المحليين.	البلد
التجارة	1	البلدان الأفريقية المنضمة إلى البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank) وبنك إقليمي للتنمية	البلد
	2	نسبة البلدان الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الإقليمية التي يتم فيها تنسيق ساعات العمل على الحدود	المجموعة الاقتصادية الإقليمية
	3	متوسط عدد ساعات فتح النقاط الحدودية في البلد يومياً	البلد
	4	عدد الحواجز غير الجمركية التي تمت إزالتها في	البلد

مجالات موضوعية		مؤشرات	مستويات
		البلد (انظر منهجية مسح التجارة البينية الأفريقية) والحصول على معلومات مع التركيز على المقارنة مع بلدان أفريقية أخرى.	
	5	نسبة الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الإقليمية/القارة التي تستخدم نظام النافذة الواحدة.	البلد
	6	قيمة تجارة البلد مع بقية بلدان المجموعة الاقتصادية الإقليمية لكل نسمة.	البلد
	7	قيمة تجارة البلد مع بلدان أفريقية أخرى خارج المجموعة الاقتصادية الإقليمية لكل نسمة.	البلد
	8	بلدان تستخدم محور طريق الترانزيت المنسق وتراخيص الناقلات والسندات الإقليمية.	
	9	نسبة الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الإقليمية/القارة التي تستخدم مراكز حدودية ذات نافذة واحدة	البلد
	10	قيمة التجارة في الخدمات	
	11	عدد البلدان التي تستخدم النظام الآلي للبيانات الجمركية ASYCUDA والأدوات الأخرى لتيسير التجارة على الحدود	البلد
	12	متوسط الوقت المنقضي عند كل من الحدود قبل الإفراج عن البضائع جمركياً	البلد
الإحصاء	1	عدد نقاط البيانات التي أنتجتها كل مجموعة	المجموعة الاقتصادية

مجالات موضوعية		مؤشرات	مستويات
		اقتصادية في السنوات الخمس السابقة في مجالات إحصائية رئيسية تتعلق بالتكامل الإقليمي.	الإقليمية
	2	عدد البلدان التي صادقت على الميثاق الأفريقي للإحصاء	القارة
	3	عدد البلدان الأفريقية التي نسق البلد معها ممارساته الإحصائية	البلد
	4	اعتماد مكتب الإحصاء الوطني على الحكومة	البلد
	5	نشر كتاب الإحصاء الإقليمي/القاري السنوي في العام الماضي بما في ذلك مؤشرات التكامل الأفريقي	المجموعة الاقتصادية الإقليمية
السياسة والحكم الرشيد	1	بلدان تنفذ إجراءات قانونية لإنهاء العنف ضد النساء والبنات	البلد
	2	مستوى التدخل الحكومي في الأنظمة القضائية	
	3	الانتقال السلمي للسلطة في أحدث الانتخابات	البلد
	4	عدد البلدان التي أتمت مراجعة آلية مراجعة الأقران الأفريقية	القارة
	5	توازن النوع الاجتماعي في هيئات الحكم الرشيد الإقليمية	المجموعة الاقتصادية الإقليمية
الصناعة	1	مستويات التجارة الأفريقية البينية	المجموعة الاقتصادية الإقليمية
	2	عدد التسهيلات الإقليمية لتصنيع المنسوجات في	المجموعة الاقتصادية

مجالات موضوعية		مؤشرات	مستويات
		كل مجموعة اقتصادية إقليمية، (بما فيها تلك المملوكة لأجانب).	الإقليمية
	3	مستوى الاستثمار في البحوث والتكنولوجيا في الدول الأعضاء	البلد
	4	عدد الشركات المشتركة التي تشمل بلدان أفريقية متعددة في دولة عضو معينة	البلد
	5	عدد براءات الاختراع المسجلة في البلد	البلد
	6	عدد المناطق الصناعية في البلد	البلد
	7	التجارة البينية في السلع (واردات المواد الخام لإنتاج سلع نهائية)	البلد
	8	وجود مجمعات إقليمية للطاقة	البلد
الاستثمار	1	مستوى القيود على عودة عائدات الأعمال إلى الوطن	البلد
	2	عدد البلدان التي توجد بها قوانين تعامل الاستثمارات الأجنبية معاملة الاستثمارات الوطنية	المجموعة الاقتصادية الإقليمية
	3	نسبة الشركات المملوكة لأجانب (المصدر: مسح الشركات). مؤشرات منفصلة للشركات المملوكة لمواطني بلدان أخرى في نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية وتلك المملوكة لمواطني بلدان أفريقية أخرى	البلد
	4	إدخال بروتوكول تأسيس البنك الأفريقي للتنمية في الاستراتيجيات الوطنية في الدولة	البلد
	5	عدد الأيام اللازمة لاستخراج تراخيص لشركات	البلد

مجالات موضوعية		مؤشرات	مستويات
		أجنبية	
	6	متوسط تكلفة إنشاء شركة لأجنبي	البلد
	7	قيمة المعاملات المالية عبر الحدود مع بلدان أفريقية أخرى	البلد
الطاقة	1	قيمة الاستثمارات السنوية في أنابيب النفط والغاز لكل نسمة في كل بلد	البلد
	2	قيمة صادرات وواردات منتجات الطاقة المتجهة إلى المجموعة الاقتصادية الأفريقية/بقية القارة. مؤشرات متعددة على أساس الأبعاد: الاستيراد/التصدير، الوجهة.	البلد
	3	قيمة الإنفاق على مشروعات الطاقة الإقليمية في مجمع طاقة البلد حيثما ينطبق.	البلد
البنية التحتية	1	إجمالي طول أجزاء شبكة الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا الغير مطابقة لمواصفات التصميم في إقليم البلد	البلد
	2	استخدام مقاييس قياسية في موانئ الدول الأعضاء	البلد
	3	عدد البلدان الأفريقية الأخرى التي توجد للبلد توصيلات لخطوط الطيران معها	البلد
	4	عدد المسافرين عن طريق الجو في كل بلد (وإذا أمكن: عدد المسافرين على رحلات أفريقية بينية).	البلد
	5	عدد الرحلات المغادرة داخل أفريقيا (ليس بالضرورة	البلد

مجالات موضوعية		مؤشرات	مستويات
		نفس عدد رحلات الطيران) في كل بلد	
	6	قيمة البضائع المشحونة جوا من وإلى البلد	البلد
	7	مدى توفر خدمات السفن الساحلية ومخازن الحاويات البرية في كل دولة	
	8	خطوط السكة الحديد/الطرق المرتبطة مع بلدان مجاورة (إجمالي عدد الكيلومترات) في كل دولة	البلد
	9	متوسط متوسطات عدد نقاط التفتيش على طول كل محور نقل في البلد	البلد
	10	عدد المشتركين في شركات الهاتف المحمول التي تسمح بالتجوال البيني الأفريقي	البلد